الأمم المتحدة
S/PV.8437



مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة ٨٤٣٧

الجمعة، ٢١ كانون الأول/ديسمبر، الساعة ١٠/١٥

نيويورك

الرئيس	السيد أدوم	(كوت ديفوار)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد فولغاريف
	إثيوبيا	السيد أمدي
	بولندا	السيد ميليوس
	(بوليفيا (دولة – متعددة القوميات))	السيدة كوردوبا صوريا
	بيرو	السيد ميثا–كوادرا
	السويد	السيد أورنيوس سكاو
	الصين	السيد وو هايتاو
	غينيا الاستوائية	السيد إيسونو مبينغونو
	فرنسا	السيد ميلكي
	كازاخستان	السيد توميش
	الكويت	السيد العتيبي
	هولندا	السيدة غريغوار فان هارين
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد هيكي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد هانتر

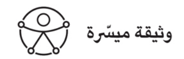
جدول الأعمال

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية

1845692 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقرَّ جدول الأعمال.

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية

الرئيس (تكلم بالفرنسية): يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على المجلس نص بيان للرئيس باسم المجلس بشأن موضوع جلسة اليوم. وأشكر أعضاء المجلس على إسهاماتهم القيمة في هذا البيان.

ووفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه بين أعضاء المجلس، سأعتبر أن أعضاء مجلس الأمن يوافقون على البيان، الذي سيصدر بوصفه وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2018/21.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد أورنيوس سكاو (السويد)(*تكلم بالإنكليزية*): لا تزال لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات تمثل أداة هامة في جهودنا الرامية لمكافحة الإرهاب. وترحب السويد وفرنسا والكويت ومملكة هولندا والمملكة المتحدة باعتماد البيان الرئاسي S/PRST/2018/21 بشأن استعراض القرار ٢٣٦٨ (٢٠١٧). ونؤكد مجددا تأييدنا القوي لولاية أمين المظالم المتعلقة بلجنة الجزاءات المفروضة على تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وتنظيم القاعدة العاملة بموجب القرار ٢٣٦٨ (٢٠١٧).

وتكتسي مؤسسة أمين المظالم أهمية بالغة للإجراءات القانونية الواجبة، وبالتالي لكفاءة نظام الجزاءات والامتثال له. ويعدُّ احترام المعايير الدولية للإجراءات القانونية الواجبة أمرا أساسيا لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من أجل التنفيذ الفعال للتدابير الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن. ونرحب في ذلك الصدد، باستمرار المناقشات بشأن كيفية ضمان احترام معايير إجراءات القانونية الواجبة ، الأمر الذي يوفر القدرات الكافية تحقيقا لتلك الغاية. ونؤيد جهود المجلس المستمرة لتعزيز ولاية مكتب أمين المظالم، ونشدد على أهمية الحفاظ على استقلاله والحيلولة دون الشواغر الوظيفية فيه لمدة أطول، فضلا عن ضمان الشفافية في عملية أمين المظالم.

وندعو المجلس أيضا إلى النظر في المقترحات التي قدمتها مجموعة الدول المتفقة في الرأي بشأن الجزاءات المحددة الأهداف في رسالتها الموجهة إلى المجلس في ٧ كانون الأول/ديسمبر، وخلال المزيد من المناقشات بشأن التقييم المستمر لتنفيذ التدابير.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/١٥.